المبحث الرابع: صياغة مذكرة استخلاصية (La Note de synthèse)

لم يتعود الطالب خلال دراسته الجامعية في كليات الحقوق على هذا النوع من الأبحاث القانونية الهامة التي تمكنه من القدرة على استخلاص المسائل القانونية وتلخيصها واستنتاج الحلول واختبار معارفه ومعلوماته وتوظيفها في ميدان البحث العلمي والعملي[2].

ومن خلال هذا المبحث نتطرق تباعا في مطلبين إلى تحديد ماهية المذكرة الاستخلاصية (La Note de synthèse) من خلال تحديد مفهومها واستعراض خطوات إعدادها بطريقة علمية صحيحة.

المطلب الأول: مفهوم المذكرة الاستخلاصية

يتعرّض هذا المطلب إلى مفهوم المذكرة الاستخلاصية أو المذكرة التّلخيصية أو المذكرة الموجزة من خلال فرع أول يتطرق إلى تعريفها وأهدافها وفرع ثان يتطرّق إلى أنواعها.

الفرع الأول: تعريف المذكرة الاستخلاصية وأهدافها

أولا: تعريف المذكرة الاستخلاصية

نرى أنّ هناك جانبان مهمّان في تعريف المذكرة الاستخلاصية، الجانب الشكلي والجانب المنهجي.

1. الجانب الشكلي في تعريف المذكرة الاستخلاصية:

يركّز هذا الجانب على المذكرة الاستخلاصية كوثيقة أو مجموعة وثائق تتطلب تحليلها وتسجيل ما استخلصه الطالب منها من مسائل واستنتجه من حلول، وبهذا الاعتبار فإنّ المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تتكلم عن فكرة معينة أو تعالج موضوعا معينا، وتختلف طبيعة هذه الوثائق فقد تكون نصا تشريعيا، أي مجموعة من المواد القانونية، أو نصا من جريدة معينة أو قرارا قضائيا أو تعليقا على قرار معين.

المهم في ذلك كله أنّ المذكرة الاستخلاصية هي مجموعة وثائق تحمل ارتباطا منطقيا معينا من حيث الموضوع[1]، وتتمحور حول فكرة معينة أو مجموع أفكار وقد تكون متناقضة في ظاهرها، فيحرص القائم

بتحرير المذكرة بإزالة هذا التناقض واستخلاص ما تضمنته من مسائل وإشكالات وحلول قانونية.

2. الجانب المنهجي في تعريف المذكرة الاستخلاصية:

إنّ مصطلح المذكرة يشير إلى أنّ الطالب وهو بصدد إعداد مذكرة استخلاصية سينجز بحثا بمواصفات علميةٍ، وهو عمليا ما يجعل المذكرة الاستخلاصية شكلا من أشكال البحث العلمي المختصر، ومن خلال هذه المذكرة يتعين على الطالب أن يتعامل مع عدّة وثائق قانونية أو فقهية أو قضائية يقوم بتحليلها واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها والحلول الممكنة استنادا إلى خطّة محكمة يسترشد بها عند تحرير المذكرة.

إنّ المذكرة الاستخلاصية عمل علمي غاية في الدّقة يشبه معالجة النصوص القانونية والأحكام والقرارات القضائية مع تلخيصها، إذ يتطلب بذل المزيد من الجهد من أجل الخروج بمذكرة تلّخص موضوع الوثائق القانونية والفقهية والقضائية، وتستعرض ما تضمّنته من أفكار ومسائل تتطلب قدرا من التّحليل العلمي الوافي و الكافي بعيدا عن التّطويل المخل والاختصار الممل[2].

وهكذا يمكننا القول بأنّ المذكرة الاستخلاصية من الناحية المنهجية هي معالجة مجموعة من الوثائق القانونية والفقهية والقضائية بطريقة علمية، بهدف استخلاص ما تضمّنته من أفكارٍ أساسية وثانوية، وعرضها عرضا متسلسلا يكشف عن قدرة الطالب على استيعاب مضامين تلك الوثائق وتلخيصها، واستخلاص ما اشتملت عليه وتضمنته من مسائل قانونية تتطلب التحليل انتهاء بتقييمها وربّما تقويمها عبر ما يسجّله من نتائج ويعرضه من حلول[3].

إذن وثائق المذكرة الاستخلاصية تختلف شكلا وتتقارب أو تتفق موضوعا، وتنفرد منهجيا من خلال طريقة إعدادها إضافة إلى اعتمادها على مناهج مختلفة كالمنهج التّحليلي (تحليل المضمون)، المنهج الاستنباطي، التّلخيص.

ثانيا: أهداف المذكرة الاستخلاصية

إنّ أول ما يتبادر إلى الذّهن أنّ المذكرة الاستخلاصية في ميدان البحث العلمي القانوني كما تقدّم من تعريفها تستهدف التوصل إلى الاستخلاص والاستنتاج والاستنباط والتلخيص بمفهومه العلمي أي بطريقة علمية منظمة تستوعب الأفكار والمسائل والحلول.

وهذا هو الهدف العام من وراء إعداد مذكرة استخلاصية في ميدان العلوم القانونية، وتفصيله في النّقاط التالية:

1- تدريب الطالب على التّفكير العلمي القانوني المنهجي.

2- تلقينه مهارات البحث العلمي المختصر من خلال استيعاب القواعد الصّحيحة لمنهج التّحليل والاستقراء والاستنتاج والاستنباط، مع تمكينه من التدّرب على تطبيق أسلوب التّلخيص.

3- تدريبه على الطريقة العلمية الصّحيحة في التعامل مع الوثائق القانونية وغيرها من الوثائق الفقهية والقضائية.

4- تمكينه من عرض المشتملات الموضوعية للوثائق القانونية المتمثلة في استخلاص أفكارها والتّمييز بين الأفكار الرّئيسية والأفكار الثانوية المتفرّعة عنها، وما يتصل بها من مسائل قانونية (أساسية وثانوية أيضا)، ومعالجتها بطريقة منهجية.

5- تدريبه على مقابلة النّصوص والقواعد التي تتضمنها الوثائق القانونية محل الدّراسة، وتلقينه روح النقد الإيجابي، والطرق العلمية للتّقييم والتّقويم، وعرض واختيار وإظهار الآراء الفقهية، والمقارنة والترجيح بينهما، لأنّ المذكرة الاستخلاصية لا تقوم على نقل الأفكار والاكتفاء بعرضها دون تقييمها أو تقويمها.

6- تهيئة الطالب علميا وعمليا للترشح لوظيفة القضاء تحديدا باعتبار أنّ المذكرة الاستخلاصية تندرج ضمن عمل القاضي، ولهذا فإنّ إعدادها يندرج ضمن اختبارات الترشح لوظيفة القضاء[1]، وأيضا يتدرب عليها الطالب القاضي في مرحلة تكوينه من خلال مقياس المنهجية الذي يتلقى فيه تقنيات إعداد مذكرة استخلاصية نظريا وتطبيقيا.

الفرع الثاني: أنواع المذكرة الاستخلاصية

يستعرض هذا الفرع أنواع المذكرة الاستخلاصية فإمّا أن يقوم بها الطالب في مراحل معينة أو أن يقوم بها القاضي في إطار ممارسته لوظيفته القضائية أو أن يقوم بها موظف في مؤسسة أو أن تقوم بها هيئة ما، وعليه ارتأينا تقسيم[1] المذكرة الاستخلاصية استنادا إلى القائم بها إلى مذكرة استخلاصية أكاديمية، مذكرة استخلاصية رسمية ومذكرة استخلاصية مؤسساتية، يتناولها هذا الفرع في عناصر ثلاثة.

أولا: المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية

نعني بها المذكرة الاستخلاصية الأكاديمية التي ترتبط بمسار التكوين الأكاديمي والعلمي للطالب في المؤسسات الجامعية، فيعدها في مرحلة التدرج أو ما بعد مرحلة التدرج[2].

1. المذكرة الاستخلاصية في مرحلة التدرج:

إنّ طلاب الحقوق في هذه المرحلة حديثي عهدٍ بهذا النّوع من الأبحاث القانونية المختصرة، باعتبار أنّها لم تكن ضمن المحاور المقرّرة على طلاب الحقوق في ظل النّظام الكلاسيكي، كما لم يتم إدراجها إلا لاحقا في إطار النّظام الجديد (ل م د –LMD) مع التنبيه إلى ضرورة الاهتمام بالتّطبيق العلمي لمنهجية إعداد مذكرة استخلاصية عبر حصص الأعمال الموجهة (TD) حتى تترّسخ منهجيتها ويصبح من اليسير على الطالب إعدادها وعليه نجد من المهم تدريب طالب اللّيسانس والماستر في هذه المرحلة على كيفية إعداد مذكرة استخلاصية.

2. المذكرة الاستخلاصية في مرحلة ما بعد التّدرج:

مع أنّه أكاديميا ليس من أولويات الطالب والباحث في مرحلة الدكتوراه دراسته للمذكرة الاستخلاصية، لكن بالنّسبة إلى طالب الماجستير والماستر من باب أولى يستحسن أن يستمر في التدّرب على إعداد المذكرة الاستخلاصية، خاصة وأنّ أقدامهم لم تثبت وترسخ بعد في ميدان البحث العلمي الحقيقي إضافة إلى أنّ إعداد المذكرة ليس بالأمر الهيّن، ومن ثم كان من الواجب تدريب طالب الحقوق في الدّراسات العليا على فن الاستخلاص والتلخيص البحثي العلمي وما يتطلبه من التّحليل والاستنتاج والنقد العلمي.

في سياقٍ متصلٍ، فإنّ الطالب المترشح لوظيفة القضاء في حاجةٍ لاستيعاب منهج إعداد المذكرة الاستخلاصية، كذلك الطالب في مرحلة التكوين في الكفاءة المهنية للمحاماة (CAPA) هو أيضا في حاجة ماسة للإطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية، ترسّخ لديه أبجديات تحليل النّصوص القانونية[1]، واستخلاص المسائل واستنتاج الحلول، وتقييم ذلك وتقويمه، وهذا ممّا يفيد الطالب في مرحلة التّربص في ميدان المحاماة وعند نهاية تربّصه وتتويجه بشهادة المحاماة، ويفيده أيضا في إعداد مذكراته ومرافعاته لأنّها هي الأخرى لا تخل من استخلاص الوقائع والمعطيات المادية والقانونية وتحليلها، تلخيصها واستنتاج الحلول للإشكاليات التي تطرحها.

ثانيا: المذكرة الاستخلاصية الرّسمية

هي المذكرة التي تعدّها الهيئات الرّسمية داخل الدولة ومنها المذكرة الاستخلاصية القضائية، فإذا كان الطالب المترشح للقضاء يعوزه الإطلاع على منهجية إعداد مذكرة استخلاصية لأنّها تندرج ضمن أسئلة الاختبار الكتابي للتّرشح لهذه الوظيفة، فإنّه من باب أولى يتعين على الطالب القاضي في مرحلة التّكوين ترسيخ منهجية إعدادها، لأنّ عمله لاحقا يرتبط باستخلاص الحلول المتضمنة لما يصدره من قرارات وأحكام قضائية، تهيئة له على الاشتغال في القضاء لاحقا ودربة له على النظر فيما يعرض عليه من قضايا ونزاعاتٍ كذلك بالنّسبة لعمل القاضي في مرحلة تربّصه فضلا عن المرحلة اللاحقة (أي مرحلة تنصيبه) فإنّه يمارس منهجية استخلاص المسائل الفقهية وحلولها ميدانيا[2].

ثالثا: المذكرة المؤسساتية

هي المذكرة التي يتم إعدادها لدراسة وضع من الأوضاع التي تهم مؤسسة ما مهما كان نوعها ونشاطها، ومعالجتها من وجهة نظر قانونية من خلال دراسة ملف أو ملفات من مجموعة وثائق إدارية وقانونية ترتبط بنشاط المؤسسة، ويمكن أن يعدّ هذه المذكرة المستشار القانوني للمؤسسة أو الموظّف المكلف بذلك، بهدف تلخيص كل ما يتعلق بنشاطها وإعطاء ما يشبه التّقرير[3] حول الأوضاع المتعلقة

بها من الناحية الإدارية أو القانونية أو ما يتعلق باحتياجاتها المادية والبشرية، أو تقديم الحلول لبعض الإشكالات والصّعوبات والعراقيل التي تعيق السّير الحسن لنشاطها.

المطلب الثاني: منهج إعداد مذكرة استخلاصية

إنّ اشتغال الطالب بدراسة موضوع المذكرة الاستخلاصية ومحاولة إعدادها ليس بهيّن، لأنّه لا يكون في الأصل موضوعا معروفا أو حتى مدروسا من قبل خلال سنوات التّدرج، وهو ما قد يسبّب لديه صعوبة في إعداد مذكرة وفق مقتضياتها البحثية، بل قد يحدث لديه ارتباكا إذا كان بصدد مسابقة التحاق بالتّكوين في ميدان القضاء وقد ينتهي به المطاف للخروج عن الموضوع والابتعاد عنه.

وعليه يتعيّن على الطالب أن يسلك المنهجية الصّحيحة في إعداد مذكرة استخلاصية، وهو ما سيتعرض له هذا المطلب في فرعين يتناولان تباعا المرحلة التّحضيرية والمرحلة التّحريرية يكون بيان تفصيلها كالآتي:

الفرع الأول: المرحلة التّحضيرية

تتلخص المرحلة التّحضيرية أو التّمهيدية في خطوتين الأولى تتعلق بقراءة الوثائق والثانية بتحليلها.

أولا: قراءة الوثائق[1]

هي خطوة جد هامة لا نكون مبالغين إن قلنا أنّ نجاح الطالب في إعداد مذكرة استخلاصية سليمة شكلا وموضوعا نصفه مرتبط بالقراءة السّليمة للوثائق موضوع الدّراسة على اختلافها وتنّوعها، وقد مرّت معنا مستويات القراءة العلمية، فالطالب يجري نظرة سريعة على مضامين الوثائق تحقيقا للأهداف التالية:

- تحديد طبيعة الوثائق المستهدفة بالدّراسة، مع الحرص على ترتيبها وتصنيفها في قائمة بحسب طبيعتها (نصوص قانونية، نصوص أو آراء فقهية، اجتهادات قضائية).
- تمكين الطالب من فهم موضوع وثائق المذكرة الاستخلاصية التي هو بصدد دراستها حتى يسهل عليه بعد ذلك تحليلها والتعمّق فيها أكثر واستخلاص مسائلها وتلخيصها.
- بيان الارتباط الموضوعي بين مضامين الوثائق المستهدفة بالدّراسة وإعداد مذكرة استخلاصية.

ثانيا: تحليل الوثائق

هنا يتعيّن على الطالب أن يفهم الوثيقة فهما دقيقا وعميقا حتى يتمكن من استخراج الأفكار الرّئيسية أو المحورية التي تشتمل عليها الوثائق المدروسة واستخلاص المسائل القانونية وتلخيصها لأنّ الطالب في هذه الخطوة يفضل قراءة الوثائق دائما، لكن بصورة متأنية حتى مع قيامه بعملية التّحليل، وتحقق هذه الخطوة النّتائج التالية:

– استخراج الأفكار الرّئيسية والأفكار الثانوية المتفرعة عنها، وتحقيقا لذلك ينصح الطالب عند قراءة الوثائق تسطير الجمل والفقرات حتى يسهل عليه تسجيل الأفكار الهامة في مسودة استعدادا لتّصنيفها وترتيبها بعد ذلك، واستثمارا للجهد والوقت، وهذا يفيده لاحقا في ضبط خطة المذكرة.

– استخلاص المسائل القانونية والفقهية التي تشتمل عليها مضامين الوثائق المدروسة، ويراعي في ذلك درجة أهميتها بالنّسبة لموضوع الوثائق، مع ضرورة ترتيبها أيضا، وهنا ينصح الطالب بتسجيل هذه المسائل المستخلصة من كل وثيقة، ويلخّصها بكيفية يتفادى بها العودة إليها في كل مرّة ربحا للوقت[1].

– عند نهاية قراءة الوثائق تحليلها شكليا وموضوعيا، واستيعاب وفهم الموضوع كل وثيقة واستخراج أفكارها واستخلاص مسائلها، يتعيّن على الطالب أن يقوم بترتيبها وتصنيفها، إذ يمكن من خلال ذلك التّعرف على تطوّر الاجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها، وهو ما يؤدي إلى استخلاص الخطوط العريضة للملف والشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة[2].

– إنّ عملية التّحليل ممثلة في استخراج الأفكار من كل وثيقة واستخلاص المسائل كما أنّ تحديدها يساعد الطالب على وضع خطة مناسبة لتحرير مذكرة استخلاصية تتألف من مقدمة وصلب الموضوع وخاتمة سيأتي بيان تفصيلها في فروع المطلب الثاني.

ثالثا :وضع الخطة

بعد أن يتمكن الطالب من فهم موضوع كل وثيقة والتّوصل إلى استخ ا رج أفكارها ومسائلها، يتعيّن عليه إعداد خطة مناسبة من شروطها:

– أن تعالج الخطة الوثائق معالجة منطقية وتسلسلية .

– أن تكون عناوين الخطة منسجمة ومتلائمة مع الأفكار الرّئيسية لكل وثيقة وما تطرحه أو تتضمنه من مسائل.

_ أن تكون متوازنة من ناحية الموضوع والشكل(التّوازن الموضوعي والشكلي).

– بما أنّ الاختصار والتّلخيص من خصائص المذكرة الاستخلاصية فإنّ تقسيمها إلى مطالب (دون مباحث) يعدّ كافيا.

– في سياق متصل من الخطأ البيّن أن تكون المذكرة الاستخلاصية بأكملها عبارة عن مطلب واحد، فهذا لا يستقيم منهجيا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّ إعداد المذكرة الاستخلاصية لا يخضع لخطة واحدة، ومهما قيل بخصوص ذلك، لا يمكن أن نلزم الطالب بتقسيم معيّن، وإنّما يتحكّم فيه طبيعة الوثيقة موضوع الوثيقة المدروسة وما تطرحه من أفكار وتشتمل عليه من مسائل.

الفرع الثاني :المرحلة التّحريرية

المرحلة التّحريرية أو التّنفيذية هي مرحلة هامة وحاسمة، إذ يتعيّن على الطالب تنفيذ الخطة وتحرير المذكرة على ضوء ما جمعه من معطيات وانتهى إليه من أفكار مستخرجة ومسائل مستخلصة، وقد قسّمنا هذا الفرع إلى ثلاثة عناصر تمثل الهيكل العام لخطة المذكرة تتمثل في المقدمة، صلب الموضوع والخاتمة.

أولا :المقدمة

تهدف الخطة عموما في المذكرة الاستخلاصية إلى ضمان تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف، وما يميّز المقدمة في المذكرة الاستخلاصية أنّها قصيرة ومباشرة، ويقتصر فيها عمل الطالب على

التّعريف بالوثائق المقدمة للدّراسة، أي تقديم الموضوع عن طريق إيضاح طبيعة ومحتوى الوثائق المختلفة، وتصنيفها وترتيبها لكن بصورة مختصرة، ثم التّمهيد للموضوع الرّئيسي الذي تتقاطع فيه جميع الوثائق مع إيضاح كيفية توصّله إلى ذلك، ولا مانع من أن يطرح الإشكالية التي يتمحور حولها هذا الموضوع الرّئيسي في صورة تساؤل مباشر واحد أو تساؤل رئيسي مع تساؤلاته الفرعية[1].

ثانيا: صلب الموضوع

هو العرض التّفصيلي لأفكار ومسائل كل وثيقة من الوثائق المتنوعة وشرحها وإيضاحها على ضوء عناوين الخطة، ويتعيّن على الطالب مراعاة والتزام ما يلي:

– أن يكون العرض مركّزا ومختصرا اختصارا غير مخلّ يراعى فيه ألا تتجاوز عدد صفحات المذكرة الاستخلاصية ثلاث أو أربع صفحات.

– أن يكون عرضا مؤطرًا ومبّررا.

– من الضروري عند تحرير المذكرة الاستخلاصية تمكين القارئ من الرّجوع للوثيقة التي اعتمد عليها، وهو ما يسمح له أيضا من التّحقق من استعمال الوثائق والمعلومات المطلوبة فيها، وهنا يجب عليه التأشير أثناء التحليل إلى الوثيقة محل الدّراسة، فيقول مثلا: وفقا لرأي الأستاذ أو الفقيه فلانٍ في مقاله كذا، أو المشرع فلان في القانون كذا، والمرفق في الصّفحة كذا وهكذا، وهذا أمر مطلوب أي يجب الإشارة في كل مرة إلى أي وثيقة نحن بصدد دراستها[2].

– يجب على الطالب عند تحرير المذكرة أن لا يعتمد على النقل الحرفي لجمل الوثائق وفقراتها، وإنّما التّعبير على الأفكار الرّئيسية التي تحتويها، أي لا يجب عليه التّقيد بالنّص بل بالأفكار المعالجة التي تشتمل عليها الوثيقة المدروسة.

– يجب على الطالب في المذكرة الاستخلاصية تقديم صورة وافية وموضوعية لمحتوى الوثائق دون الإدلاء برأيه الشّخصي في الموضوع أو إضافة معلومات من عنده ولو بصفة ضمنية.

– في سياق متصل، يجب الاكتفاء بتحليل وجهات النظر والاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة.

ثالثا: الخاتمة

هذا الفرع أضفناه ليس لأنّ الخاتمة جزء من خطة المذكرة الاستخلاصية فقد تنتهي باستخلاص نتائج وحلول دون أن تدرج في خاتمة، ولكن فائدة ذكرها التّنبيه إلى أنّ المذكرة الاستخلاصية لا تتطلب خاتمة كما هو الحال في كتابة المقالات والأبحاث العلمية وأيضا فيما تقدم معنا من تحليل النّصوص والتّعليق على الأحكام والقرارات القضائية لأنّ طريقة المذكرة الاستخلاصية تعتبر تمرينا عمليا، أي يقوم به الموظفون في مختلف الشركات والهيئات الرّسمية حين يطلب منهم إعداد تقرير في موضوع ما وبالتالي لا فائدة من الخاتمة، لأنّ المغزى هو إطلاع القارئ على الموضوع لا أكثر[1].

لكن هذا كما تقدّم لا يمنع من تسجيل الحلول التي يراها القائم بإعداد المذكرة الاستخلاصية مناسبة للإشكالات المطروحة أو التي توصّل إليها عند معالجة الوثائق المختلفة، والتي طلب إليه دراستها ومعالجتها ومطالعة الجهة المعنية بالنتائج، وهذا قد يضطره إلى التّقويم والتّقييم في ظل المعطيات المستخلصة كما في المذكرات الموّجهة للمؤسسات، أو المذكرة التي يعدّها القاضي فإن تنتهي بالحل وهو النتيجة التي توصّل إليها وأعلنها من خلال منطوق حكمه.